الحكومة تنقذ الاقتصاد وتستعيد ثقة المجتمع الدولي

عبدالله محمد

كشفت حكومة الوفاق الوطني عن اعتماد 325مليار ريال لدعم قطاع الكهرباء و2.6مليون دولار كضمان بنكي شهري لكهرباء محافظة عدن وتعزيز المؤسسة العامة للكهرباء لشراء الطاقة بـ8.8 مليار ريال.

واكد مشروع تقرير مؤشر الإنجاز للعام الأول من التغيير لحكومة الوفاق الوطني الذي تنفرد (الثورة)بنشره انه تم إضافة 500ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة بتكلفة 80مليار ريال وتنفيذ46.400 درجة وظيفية من إجمالي الدرجات المعتمدة لنسبة ٢٥٪من طالبي التوظيف بمبلغ 20مليار ريال وصرف علاوات الموظفين بمبلغ 80مليار ريال .

ذوو الدخل المحدود

وبالنسبة لقطاع البنية التحتية تم الاستلام الابتدائي لـ1028وحدة سكنية توزعت على محافظة عدن بـ800وحدة سكنية و128وحدة سكنية في محافظة الحديدة و100وحدة سكنية في محافظة حجة فيما سيتم استكمال التنفيذ لـ3720وحدة سكنية جديدة, كما كلفت الصيانة الدورية للطرق الإسفلتية 3.6 مليار ريال.

واظهر التقرير الحكومي مواجهة حكومة الوفاق منذ تشكيلها لصعوبات كبيرة خلال العام 2011م حيث يسجل الاقتصاد الوطني نموا سالبا بتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩ ٪ وتفاقم وضع الموازنة العامة نتيجة لتراجع الإيرادات الضريبية وتفجير أنبوب النفط وتعليق المساعدات الخارجية من المنح والقروض وارتفاع الأسعار وبلوغ معدل التضخم ٢٣,٢ ٪وانخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة ١١ ٪,كما شهدت الخدمات الأخرى تراجعا كبيرا حيث كانت الكهرباء لا تغطي سوى ٤٥ ٪من السكان وانقطاع متكرر يتجاوز 12ساعة في اليوم وتراجع خدمات

> ,, 325مليار ريال لدعم الكهرباء و500ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة

الأمن والقضاء والسلطة المحلية بنسبة٦٥ ٪ وانخفاض تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة إلى ٢٦ ٪في الحضر و١٦ ٪في الريف.

البطالة

سجلت البطالة ارتفاعا قياسيا على مختلف المستويات حيث بلغت بين أوساط الشباب ٥٣ ٪و٢٥ ٪ بطالة المتعلمين فيما

> ,, توظيف أكثر من 46ألف شخص وصرف علاوات الموظفين بقيمة 80مليار ريال

ارتفع عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كاف إلى اكثر من عشرة ملايين نسمة وبنسبة ٤٤,٥ ٪وأيضا ارتفاع نسبة الفقر إلى ٥٤ ٪من السكان وهذا ناتج عن تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب الأيدي العاملة وتسريح العاملين وإقفال معظم المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية ومنح العاملين

> ,, الاستلام المبدئي لـ 1028 وحدة سكنية واستكمال التنفيذ لـ3720

إجازة بدون راتب وكذلك تخفيض المنشآت لساعات العمل مقابل خفض جزء من الراتب.

الجدارة الائتمانية

وبحسب التقرير فقدت شهدت قيمة صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني تراجعا من 5.7 مليار دولار إلى 4.3 مليار دولار وبنسبة تراجع بلغت ٢٤,٤ ٪ كما ضعفت الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني.

رأي اقتصادي

مخاطر القروض الاحتيالية

د.أحمد البواب

Email ahmed albauab@hotmeil.com

> ,, في الوقت الذي تتقدم فيه بلادنا اليمن في محاربة ومكافحة مخاطر الاحتيال الاقراضي والتسليفي وسن وإصدار القوانين والتشريعات المشددة والرقابية وتحسين تقنيات وأساليب مخاطر الاحتيال ووسائل الاستعلام والاتصال حول الزبائن نجد أن هناك طرقاً جديدة ومتطورة في عمليات الاحتيال من خلال الاستفادة من الثغرات.

,, في الوقت الذي تتقدم فيه بلادنا اليمن في محاربة ومكافحة مخاطر الاحتيال الاقراضي والتسليفي وسن وإصدار القوانين والتشريعات المشددة والرقابية وتحسين تقنيات وأساليب مخاطر الاحتيال ووسائل الاستعلام والاتصال حول الزبائن نجد أن هناك طرقاً جديدة ومتطورة في عمليات الاحتيال من خلال الاستفادة من الثغرات.

فهناك العديد من العمليات عرضت بعض المصارف والمؤسسات المالية اليمنية بصفة خاصة والعربية والعالمية بصفة عامة لخسائر تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، وكان العديد منها عبارة عن منح تمويلات خارج الميزانية لمحتالين يسعون لتمويل عمليات متاجرة تبين فيما بعد أنها وهمية، وهؤلاء المحتالون عادة ما يقومون بإقناع العديد من المصارف والمؤسسات المالية بمنحهم قروضاً لتمويل عملياتهم التجارية مقابل تقديم بيانات ومعلومات ومستندات وإشعارات وفواتير وبوالص تأمين مزورة وغير صحيحة، بالإضافة إلى بوالص شحن مما زاد من ضخامة القروض الاحتيالية وبمبالغ كبيرة وصلت في المملكة المتحدة بريطانيا في إحدى السنوات إلى ستمائة مليون دولار أمريكي والولايات المتحدة إلى ثلاثة وسبعين مليون دولار أمريكي ودولة الإمارات العربية المتحدة لمصارف ومؤسسات مالية تعمل بها إلى خمسة وستين مليون دولار أمريكي.

ومن هنا يتوجب على مؤسساتنا المالية والمصرفية اليمنية بصفة خاصة والعربية والعالمية بصفة عامة التنبه وأخذ الحيطة والحذر مهما اختلفت الأساليب والطرق ومهما تقدمت طرق التمويل أو تعقيداته مع عدم تبني أي عمليات تمويل تكون مشبوهة وتبادل المعلومات الآنية فيما بينها لتحصين نفسها من أي خسائر أو مخاطر أو أي عملية احتيال إقراضي أو تسليفي.

20,7مليون رأس إجمالي إنتاج بلادنا من الثروة الحيوانية خلال العام الماضي

منصور شايع

بلغ إجمالي إنتاج بلادنا من الثروة الحيوانية خلال العام الماضي ٢٠١٢م أكثر من ٢٠ مليونا و٧٠٥ آلاف و ٤٠١ رأس، مقابل ٢٠ مليونا و ٥٥٢ ألفا و ٦٥٥ رأسا في العام السابق ٢٠١١م، مسجلة زيادة بلغت ١٥٢ ألفا و ٧٤٦ رأساً وبمعدل نمو سنوي ٠,٧ ٪.

وأوضحت بيانات إحصائية صادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي حصلت (الثورة) على نسخة منها أن أعداد الأغنام ارتفعت من حوالي ٩ ملايين و ٣٥٧ ألفا و ٦٠٥ رؤوس إلى ٩ ملايين و ٤١٩ ألفاً و ٢١٢ رأساً العام الماضي، مسجلة زيادة بلغت ٦١ ألفا و ٦٠٧ رؤوس وبمعدل نمو سنوي ٠,٦ ٪.

وارتفعت أعداد الماعز من نحو ٩ ملايين و ١٠٥ آلاف و ٨١١ رأسا في ٢٠١١م إلى ٩ ملايين و ١٥٨ ألفا و ٤٦٤ رأسا، بزيادة ٥٢ ألفا و ٦٥٣ رأسا وبنسبة نمو سنوية ٠,٥ ٪.

وبينت المعلومات أن إجمالي أعداد الأبقار بلغت مليونا و ٦٨٤ آلاف و٣٦٧ رأسا في العام الماضي ارتفاعا من حوالي مليون و ٦٥٣ ألفا و ٦٧٢ رأسا في ٢٠١١م، مسجلة زيادة ٣٠ ألفا و٦٩٥ رأسا وبنسبة نمو سنوي ١,٨ ٪.

فيما ارتفعت أعداد الجمال إلى نحو ٤٤٣ ألفا و ٣٥٨ رأسا العام الماضي، مقابل ٤٣٥ ألفا و٥٦٧ رأسا في ٢٠١١م، بزيادة ٧ آلاف و ٧٩١ رأسا وبمعدل نمو سنوي ١,٧ ٪.

الدعوة إلى إنشاء صندوق المسار السريع للتنمية برأس مال مليار دولار

تقرير/ أحمد الطيار

تفزع توقعات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعام 2012م حول إمكانية وصول سكان اليمن إلى نحو 42 مليون نسمة بحلول 2030م الكثير من الخبراء والباحثين الاقتصادين انطلاقا من مخاوف تزايد أرقام البطالة والفقر الممكن أن يستشري بشكل واسع بعد أن تبين أن أعداد العاطلين في اليمن تقدر بالملايين ،واستنادا إلى ديناميات نمو محدود في سوق العمل المحلي والإقليمي وطبيعة القدرة الاستيعابية لهذين السوقين لأسباب مختلفة، محذرين من تجاهل حشد كافة الجهود للانطلاق بالتنمية وفقا لهذا المستوى العالي من النمو السكاني.

وأقر فريق الإصلاحات الاقتصادية التابع للقطاع الخاص اليمني في محور التشغيل والشباب خطة لشراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تبنى على تدخلات موازية لبرامج التأهيل والتدريب للشباب اليمني بشكل خاص بحيث يكون لها أثر فعال في امتصاص جزء هام من البطالة وإطلاق مقومات النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض معدلات الفقر وخفض حدة التوتر الاجتماعي والسياسي في المجتمع يتمحور في برامج الإقراض الصغير والأصغر على المدى القصير والمتوسط.

وتقترح الخطة عدة برامج في هذا الاطار تتمثل في إنشاء صناديق لتنفيذ مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وعلى رأسها إنشاء صندوق المسار السريع للتنمية بمبلغ وقدره مليار دولار تشترك فيه الحكومة اليمنية والمانحون والقطاع الخاص اليمني بحيث يكون ٦٠ ٪ تمويل من المانحين و ١٠ ٪ من الحكومة ، و ٣٠ ٪ القطاع الخاص. ويتم الإشراف عليه بصورة مشتركة من الأطراف الممولة ، وتخضع عملية إدارته للقطاع الخاص.

وترى الخطة بأنه يجب تخصيص مائة مليون دولار من هذا الصندوق لحساب صندوق المخاطر الائتمانية للشباب الذي يمكن إنشاؤه لهذا الغرض بحيث يمول فارق الفائدة في سوق المال، والفائدة المخفضة لإقراض الشباب والتي ينبغي أن لا تزيد على ٤-٥ ٪.

كما أقرت الخطة أيضا إقامة صندوق إعادة تمويل للرواد من أصحاب المشاريع القائمة بتكلفة مليوني دولار يختص بدعم عدد 6000 من رواد المشاريع متناهية الصغر على إمكانية البقاء والاستدامة وهي المشاريع التي تواجه تحديات الفشل بسبب وقع الأزمة الراهنة عليهم وعدم إمكانية الوفاء بالتزاماتهم.

وبحسب الخطة سيتم إنشاء صندوق لإعادة الاعمار بكلفة مليوني دولار أمريكي لتأمين برنامج مساعدات عبر توفير بطاقة للعائلات المتضررة التي أصاب ممتلكاتها الدمار خلال عامي 2011و2012م ،وبحيث تكون هذه البطاقة قابلة للتحويل إلى عمليات إعادة بناء ما تهدم من ممتلكات لنحو 500 منزل ومشروع تجاري، و تأمين زيادة فرص النشاط الاقتصادي لنحو 100 شاب يعملون في قطاع المنشآت المتناهية الصغر ، بالإضافة إلى توفير 500 - 1000 فرصة عمل مؤقتة للشباب.

ولأجل انعاش وتراكم الأصول تقترح الخطة إنشاء صندوق بكلفة مليوني دولار أمريكي للإسهام في دعم ومساعدة تعافي الأصول والمدخرات لنحو 50 ألف شاب هم في حالة إفلاس يتعرضون له مع عائلاتهم التي يعتمدن عليهم وذلك من خلال توفير حسابات ادخارية متناهية الصغر للشباب .

وترى الخطة أن صندوق دعم المشاريع المبتدئة سيكون بتكلفة 8 ملايين دولار ويختص بتقديم تسهيلات لتأمين قروض من شأنها أن تدعم عملية الإقراض لشريحة الشباب الذين اضطرتهم ظروف الحياة القاسية للتفكير في إنشاء المشاريع الصغير المدرة ذاتيا للدخل بسبب هذه الأزمة. هذا الصندوق سوف يتكفل بدعم نحو 20000 شاب من رواد المشاريع متناهية الصغر في في الوصول إلي مصادر تمويل مستدامة ، وفي نفس الوقت تسمح بتوفير 60000 ألف فرصة عمل للشباب.

كما تتضمن الخطة انشاء صندوق توظيف الشباب الخريجين بمقدار 60 - 70 مليون دولار وهو عبارة عن صندوق انمائي للشباب تنشئه الحكومة في البنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة والأصغر لهؤلاء الشباب عن طريق الإقراض الميسر من دون فوائد أو بأدنى مستوى من الفائدة ، يرافقه برنامج تدريب مكثف لاختيار المشروعات المدرة للدخل والقابلة للنجاح والديمومة. هذا من شأنه أن يوفر مصدر دخل ذاتياً لهؤلاء الشباب ، ويخلق مزيداً من فرص العمل بالإضافة إلى عدم فقدان موازنة الدولة لهذه المبالغ الكبيرة. وفي النهاية سوف يدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام ويوفر على الميزانية ما مقداره 40 مليون دولار يمكن استغلاله في برامج أخرى تخص رفع مهارات الشباب وتعزيز قدراتهم من اجل الوصول إلى أسواق العمل المحلية والإقليمية.

وقدم فريق الإصلاحات من رواد القطاع الخاص مع بعض قادة المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين اليمنيين وبالشراكة مع مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE في هذا المجال عدة إجراءات منها تحديد احتياجات السوق المحلية والخليجية من العمالة اليمنية ،ودعم برامج وشبكات التمويل الأصغر، و تأهيل الشباب والشابات لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل المحلي والخارجي، لاسيما الذين ينتمون للمناطق التي ترتفع فيها نسبة البطالة والفقر، ورفع كفاءة أداء صندوق تنمية مهارات الشباب لتأهيل الشباب وفق احتياجات القطاع الخاص في اليمن وتنفيذ برامج اقتصادية كثيفة العمالة .

150,2مليون ريال إيرادات الواجبات الزكوية بحضرموت

المكلا/أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي الإيرادات الزكوية بمحافظة حضرموت خلال العام الماضي2012 م(150) مليونا و(239)ألف ريال.

ذكر ذلك لـ«الثورة» الأخ سعيد عمر المشجري، مدير عام مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة حضرموت، مشيرا إلى أن المكتب وفروعه بالمديريات حقق نجاحا في ارتفاع مؤشرات تحصيل وجباية الزكاة المستحقة على الأنشطة التجارة المختلفة ورفع مستوى الإيرادات الزكوية بالمحافظة، رغم تعدد الصعوبات التي تعترض مهام التحصيل وكثافة العمل وبجهود ذاتية، لافتا إلى أن المكتب يواجه العديد من الصعوبات أثناء تنفيذ مهام التحصيل، أبرزها الدفع بالمركزي لفروع مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وعند مطالبتنا لها بدفع حصة المحافظة من الزكاة تعتذر بحجة دفعها في مراكزها الرئيسية مركزياً، وبذلك تفقد المحافظة عائدات مالية طائلة، أيضاً عدم وجود موازنة تشغيلية «جانب النفقات» لتغطية متطلبات العمل بصورة كافية للإدارة العامة وإدارات التحصيل بالمديريات، إضافة إلى نقص الكادر الوظيفي في معظم الفروع، وتوظيف المتعاقدين لدى المكتب، وعدم توفر وسائل المواصلات لتسيير مهام العمل والنزولات الميدانية لدى الفروع.

تحضيرات لإعداد مشروع قانون لمزاولة مهنة المقاولات في اليمن

عبدالواسع الحمدي

يعكف الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين على إعداد مشروع قانون ينظم مزاولة مهنة المقاولات في اليمن.

وأوضح الاتحاد أنه من أجل إثراء القانون سينظم الأربعاء القادم بصنعاء ورشة عمل وبمشاركه واسعة من ممثلي القطاع الخاص والحكومي ونخبة من المختصين من القانونيين والمقاولين والاستشاريين وغيرهم من أبناء المهنة .ودعا الاتحاد كافة المعنيين المقاولين والمهندسين والمكاتب الاستشارية ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين من الجانبين الحكومي والخاص إلى التفاعل من أجل إثراء النقاش لتحسين وتجويد مسودة مشروع قانون مزاولة مهنة المقاولات لما تمثله من خطوة متقدمة واستراتيجية عصرية على الصعيد المهني والوطني ومختلف مجالات البناء والتنمية وإثراء جوانبها المهنية والقانونية بمشاركة نخبة من المختصين من القانونيين والمقاولين والاستشاريين وغيرهم من أبناء المهنة.

وبحسب بلاغ صحفي تلقت «الثورة» نسخة منه فإن الورشة التي ستعقد برعاية رئيس مجلس الوزراء وتحت شعار «معاً من أجل بناء دولة يمنية حديثة» وبالتعاون مع المركز اليمني للتحكيم الهندسي ،ستسعى إلى تحقيق مبدأ الشراكة المجتمعية والوطنية وكذلك الوصول الى أهداف وتطلعات أصحاب هذه المهنة باعتبارهم إحدى منظمات المجتمع المدني يتفاعلون مع بقية المكونات الوطنية في مختلف المجالات باعتبارها شريكا أساسيا في عملية البناء والتنمية، من خلال المشاركة الفاعلة في مجال التطوير والبناء والوقوف على أجندة وبرامج وخطط القطاعين الحكومي والخاص.